آفَاق ثقَافيَّة

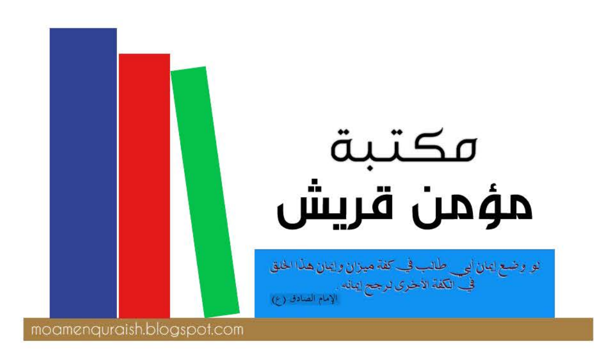
01



المرأة..

سؤال التحدي القادم

مُحَمَّد مَحْفُوظ


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

المرأة..
سؤال التحدي القام

ⓗ محمد جاسم آل محفوظ ، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل محفوظ ، محمد جاسم
المرأة سؤال التحدي القادم . / محمد جاسم آل محفوظ - الدمام
، ١٤٣٠هـ
.. ص ، سم

ردمك: ٨-٢٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- المرأة في الاسلام ٢- المرأة - الغرب أ،العنوان
ديوي ٢١٩،١ ١٤٣٠/٣٩٠٧

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٣٩٠٧
ردمك:٨-٢٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨


AAFAQ
مركز آفاق للدراسات والبحوث
Aafaq Center For Research & Studies

مقدمة

إدراكًا منا بأهمية التواصل الثقافي المستمر؛ وجدنا من الأهمية بمكان تبني فكرة «الإصدار المتسلسل» كوسيلة نوعيّة مضافة إلى كافة الوسائل الثقافية الأخرى التي نضعها على عاتقنا، والتي من شأنها أن تعقد الصلة الوثيقة مع ذوي الاهتمام الفكري والثقافي والاجتماعي في الحيّز الوطني بالدرجة الأولى، فهو رهان لا يخرج عن إطاره الأدبي؛ علينا دفع ضريبته بشكل دوري ومستمر، عبر (سلسلة آفاق ثقافية) بشكل متعاقب ومتنوع، نُطل من خلاله عليكم ومتناولين لأبرز العناوين الثقافية المعاصرة؛ وفق مرتكزات الأصالة وأنساق الحداثة، ليصبح الإنسان باعتباره القيمة والمقصد هو المستهدف من كل ذلك، بل ويكون المجتمع برمته قد دخل في دوائر متشابكة من العلاقات الموجهة والتي تحكمها منظومة من القيم، كـ « التسامح، والعيش المشترك، واحترام الآخر، وإرساء كل ما من شأنه التأكيد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان» وهذا بحق ما نحرص أن يكون سعينا من أجله، بحيث يصبح هذا الاصدار ترجمانًا حقيقًا للمسعى الثقافي بإطاره العام، عبر حالة أقرب ما تكون من التعاقد الأخلاقي مع القارئ

الكريـم، وكالتـزام أدبي نتوخـاه ونتعهده مـع الكاتب نفســه. تأتي هــذه الفكرة اســتكمالا لــلأدوار المتبناة للمسـاهمة في تشـجيع ودعم لحركة البحث والتأليف، لأجــل إثراء المكتبة العربية بالكتب والدراســات الجادة، والسـعي الحثيث إلى إيجاد مناخ يتغذى من قيم الحوار والتســامح، وكل مــا يوفر حالة مــن التعددية والعيش المشــترك، وبث ثقافة الوعي بالحريات كافة بين أبناء الوطن الواحد، بل ونحاول جاهدين أن نروم إلى ما هو أبعد مــن ذلك؛ بالتواصل المعرفي والثقافي مع ســائر الثقافات الإنســانيّة الأخرى. يأتي هــذا تأكيدًا على نبذ العصبيــة والتطــرف، ومكافحــة كافة أشــكال الإرهاب والتطــرف، ولــكل ما يدفــع الأمــور إلى غلواء التشــدد الفكري. لذا كان لزامًــا توخي مختلف البرامج المتعددة والتي من شأنها أن تعزز من سبل الارتقاء الثقافي إلى أعلى مستوياته.

ومن هذا المنطلق نعتقد بأن فكرة «السلســلة» إن لم تلبِ الحاجة والرغبة لدى المهتمين بالشــأن الثقافي على المدى القصير والمتوســط، فهي ولا شك ستكون الخطوة الرائدة لخطوات قادمة من شأنها أن تعزز الفعل الثقافــي في المجتمع والأمــة معًا على المــدى البعيد، وبالتأكيد هذا يتطلب من المهتمين أنفسهم أن يسهموا في دفع مســيرة التنميّة الثقافيــة وفق كافة الإمكانات وحســب مقتضيات البيئة، ولعلّنا نجد في (سلسلة آفاق ثقافية) مســلكًا من مسالك عدة تنحو بالاتجاه نفسه. وذلك من أجل أن نرســم النقطة على الحرف الصحيح؛ لنشكل الفعل الثقافي الصحيح ما أمكننا ذلك.

مفتتح

هناك نسقان تحكما في مسيرة المرأة في العالم العربي والإسلامي في عصور التخلف والانحطاط التي سادت مجتمعاتنا وبلداننا قاطبة، وانعكست آثارهما على كل حقول وجوانب حياتنا.

النسق التقليدي الذي يعتبر أن المنزل والبيت هما عالم المرأة ومملكتها تولد وتحيا وتعمل وتموت فيها.. والزواج ما هو إلا عملية نقل هذه الخدمة من بيت الأب إلى منزل الزوج. فهي رهينة المنزل وأحد ثوابته التي لا تتزحزح منه، ولا تغادره إلا للضرورة القصوى. والحياة العامة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ومسؤوليات، فليس من شأنها، ولا يحق لها ممارسة أي شيء فيها..

ويقسم النسق التقليدي عالم المرأة إلى قسمين:

عالم المرأة المثالية والصالحة والعفيفة، وهي التي تكون محجوبة عن المجتمع، ولا تمارس أي دور لصالح المجتمع والوطن.

وامرأة فاسدة غانية، تمارس عمليات الغواية وتلبية نزوات وغرائز الذكور.. وبين هذين القسمين

(في المنظور التقليدي) لا وجود للمرأة الإنسانة العالمة الأديبة المفكرة المديرة الموظفة التي يكون لها دور إيجابي وحسن في المجتمع.

ويشير إلى هذه المسألة الكاتب عبد القادر عرابي بقوله: إن النسق الثقافي يرى في المرأة تارة لغزاً وكائناً عجيباً، وأخرى رمزاً للغواية والإغراء.. إنها عورة والعورة شيء مقدس. ويؤكد هذه النظرة الكلاسيكية عن المرأة أيضا (زيدان عبد الباقي) بقوله: فالمرأة ليست شيئاً سوى الصورة أي ليست إنساناً، وإنما هي مخلوقة حقيرة على استعداد لبيع نفسها لأول عابر سبيل إذا غفل الرجل لحظة واحدة عن حراستها.

فالمرأة بدون الرجل مال سايب. وعلى ضوء هذه النظرية الكلاسيكية والدونية للمرأة، يتحدد مركزها الاجتماعي الذي عادة لا يكون انطلاقاً مما تقوم به المرأة من عمل أو ما تمتلك من كفاءة وموهبة وإنما على العكس من ذلك تماماً فإن اقترانها بزوجها الذي ينتسب إلى عائلة أو قبيلة أو عشيرة هو الذي يحدد نوع المركز الاجتماعي للمرأة. وأمام هذا النسق التقليدي هناك نسق عمري (إذا جاز التعبير) يعتبر قيمة المرأة فيما تشتري من البضائع المستوردة، ويظهر قيمة المرأة فيما تقتني من أدوات الزينة وموديلات الحياة والمعيشة.

ويمكن القول إن كلا النسقين لا يعكسان الصورة الأمينة لواقع المرأة المطلوب..

لأن كلا النسقين يبطنان تهميشاً واقعياً للدور

والمواقـع والوظيفة الذي ينبغـي أن تقوم به المرأة، فالمرأة ليست تحفة أثرية موقعها الأبدي هو البيت وشؤونه. كما أنها ليست سلعة متحركة أو وجوداً مادياً غريزياً فقط وأمام هذين النسقين، أضحى الإنسان فاقداً للتوازن والرؤية الوسطية والموضوعية.. فقد يستفزه ما يجره الطرح المادي التشييئي للمرأة من مفاسد وآلام نفسية واجتماعية، فيميل إلى التشدد في النظرة إلى المرأة، ويبدأ بالتضييق عليها سواء كانت أماً أو أختاً أو زوجة..

وقد تستفزه مظاهر تهميش المرأة وانتقاصها، فيميل إلى تساهل يميع قضية المرأة، ويحولها إلى استغلال جنسي يلغي دورها الاجتماعي ليحولها إلى سلعة وبضاعة.. إن النظرة التشيئية إلى المرأة تعتبر أن جسدها هو رأسمالها الاجتماعي، فيختصر عالم اهتماماتها إلى حدود جغرافية جسدها فتوليه كل عناية واهتمام، حتى تضمن تسويق نفسها في مجتمعات الاستهلاك.

وعليه فإن كلا النسقين التقليدي والعصري ينتقصان من قيمة المرأة ويؤكدان حالة الاستلاب في مسيرتها الخاصة والعامة.. ولهذا نجد أن الثقافة السائدة داخل الأسرة والمجتمع ومؤسساته التعليمية ومنابره الإعلامية تكرس بأساليب مختلفة حقيقية أن الوجود الكياني للمرأة يختصر عند حدود جغرافية جسدها... وبطبيعة الحال إن اختزال الكيان النسوي على الشكل السابق، من شأنه أن يضخم الجانب الجسدي في اهتمامات المرأة.. وعندما يسجن

الرجال النسـاء في قفص أنوثتهن فإنهم يسـجنون أنفسـهم بطبيعة الحال في قفص ذكورتهم وهكذا يغـدو الجنـس صنماً وتتحـول العلاقات بيـن الرجال والنساء إلى علاقات بين أشياء وإن يكن لهذه الأشياء سلطان مختلف على حد تعبير كتاب (ما معنى أن تكن مستغلات).

المرأة والعمل

من هنا فإن السـؤال الـذي يطرح في هذا المجال هو: ما هي مجالات عمل المرأة الذي تحقق من خلاله دورها ووظيفتها في المجتمع:

الحقل التعليمي:

مع التطور الكمي الموجود في المستوى التعليمي للمـرأة.. إلا أن الملاحظـة العامة على هذه المسـيرة التعليميـة فـي مجتمعنـا، هـي أن التطـور الموجود سمح بإعادة إنتاج المواقع الهامشية للمرأة في صورة جديـدة ترتبط بحالة التطور.. وإننـا هنا لا ندعو إلى تبديل وتغيير الأنسـاق القيميـة والدينية المرتبطة بالمـرأة أو إلى "تشـكيل إمبراطوريات نسـوية أو أن تتمـرد المرأة على العادات والتقاليـد الإيجابية، وإنما نريـد أن نؤكد أن التطور الهائل الذي حدث في بلادنا يدعونـا إلى البحث عن الموقـع الطبيعي الذي ينبغي أن تتبـوأه المرأة فـي مجتمعنا.. وإن الإطار السـليم

لطرح مسألة التعليم النسوي، هو أنه حق إنساني وفعالية إنتاجية ضد الجهل والتخلف. وأن التعليم بالنسبة إلى المرأة مسألة ضرورية، وليست حاجة ثانوية يمكن الاستغناء عنها لأي سبب وعلة. ولا بد أن يرتبط تعليم المرأة بالحياة الحضارية للمجتمع، حتى لا يضحى التعليم مسألة شكلية هدفها تلبية تطلعات الأسرة أو المجتمع في الحصول على زوج مناسب أو ما أشبه.

وبالتالي فإن تعليم المرأة وتنمية ثقافتها ومعارفها ليس حلاً مؤقتاً ريثما يتم زواجها مثلاً، وإنما من الضروري احترام علم المرأة وثقافتها واعتباره هدفاً اجتماعياً بذاته، وتوفير كل الأطر والمؤسسات التي تستطيع من خلالها المرأة، أن تباشر دورها في عملية الإصلاح والتقدم. ومواصلة المرأة التعليم ووصولها إلى مستويات عليا فيه، ليس بديلاً عن ضرورة مشاركتها وتحملها المسؤولية في الشأن العام الاجتماعي والسياسي. إذ للمرأة الحق والمؤهلات، التي يجعلها تتحمل مسؤوليات عامة، وتساهم من مواقع اجتماعية وسياسية عديدة في تطوير المجتمع وتنميته على جميع الصعد والمستويات.

المرأة والتنمية:

إن إشراك المرأة في العملية التنموية، ليس لحاجة السوق إلى عنصر بشري أو ضرورة لعصرنة المجتمع. وإنما وبالدرجة الأولى حق طبيعي وإنساني.. ويقول

في هذا الصدد الفيلسوف ابن رشد "لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد. وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال. ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم ومن هنا أتى البؤس الذي يلتهم مدننا".. فالمرأة بما تشكله من قوة عددية ونوعية ينبغي أن تشترك في مشروع التنمية الشاملة.. لأن مجتمعنا سليماً وعزيزاً لا يقوم أو يبني بدون مشاركة المرأة إيجابياً فيه..

والسؤال هو: كيف تستطيع المرأة في مجتمعنا أن تلبي تطلعاتها وطموحاتها، وتتحمل وظائفها ومسؤولياتها العامة، مع الالتزام بالقيم الدينية ومحاسن العادات والتقاليد في المجتمع. وفي البدء لا بد من القول: أن كل مجالات الحياة (على المستوى المبدئي) مفتوحة للمرأة، فهي كائن إنساني، يحق له كالرجل أن يتبوأ المواقع والمسؤوليات، ويتطلع إلى تلبية وإشباع تطلعاتها وطموحاتها وممارسة كل الأدوار والوظائف.

وكل هذه الأمور تمارس في إطار الالتزام بالحجاب الشرعي والأخلاقيات العامة. لذلك من الخطأ التعاطي مع الشأن النسوي بصيغة ما هو المسموح لها، وذلك لأن هذه الصيغة، تستبطن الكثير من المحظورات والموانع التي لا تستطيع المرأة أن تتعداها. والتعامل السليم في تقديرنا مع المسألة النسوية يتم على قاعدة هذه القيم

الرئيســية (الالتزام - المشاركة بكل مجالاتها وآفاقها - والمســؤولية بكل مقدماتها ومتطلباتها) وبالتالي فهي شــقيقة الرجل في تحمل المســؤولية العامة وتطوير المجتمع وتنميته. وإن تراجع دور المرأة في مجتمعاتنا، أو وجود بعض المخاطر والتحديات، ينبغي أن لا يدفعنا إلــى المزيد من خلق القيود على حركة المرأة. ولابد أن ندرك أن الكثير من التحديات أو المظاهر الســيئة لواقع المرأة في مجتمعنا، هو من جراء تلك القيود الاجتماعية والسياســية التي تعمق خيار إقصــاء وتهميش المرأة. وإننــا نتطلــع إلــى واقع اجتماعــي جديد، قوامه فســح المجــال القانونــي والاجتماعــي للمرأة، لكــي تمارس دورها العام، وتتحمل المســؤوليات وتقــوم بالواجبات الاجتماعيــة والوطنيــة. وهنــا لا ندعو القــول أن هذه الضوابــط والقيم، لا تمنع المرأة مــن أن تقوم بدورها العام في مختلف المجالات، بوصفها كائناً إنسانياً، له ما للإنسان وعليه ما على الإنسان.

فممارسة المسؤولية في الحياة العامة، واجب ديني وإنســاني، ولابد من تهيئة الظروف لكي تمارس المرأة واجبها في هذا الإطار.

الحقل الثقافي:

إن الثقافة بتطلعاتها المشروعة وآفاقها العديدة، تبقــى حبراً علــى ورق أو ذات تأثيــر فوقي في الكيان المجتمعــي إذا لم يكــن هناك اهتمام جدي بمســألة المــرأة ومشــاركتها الثقافيــة والاجتماعيــة.. كما أن

إخــراج المــرأة مــن اهتماماتهــا الجزئيــة والنســوية المحضة إلى الهم الثقافي والمجتمعي العام، لا يتأتى إلا بدفع حركة الوعي عند المرأة حتى تنتقل من هذه الاهتمامات الجزئية والدونية إلى عالم المشاركة في صنــع المعرفة وإنتاج الثقافة بمــا يفيد أبناء المجتمع عموماً..

وإننــا نقول أن أنشــطة المرأة الثقافيــة والأدبية والتوعويــة، لا تختلف فــي مضامينهــا وأهدافها عن أنشــطة الرجــل. لذلــك فإن مجــالات أنشــطة المرأة الثقافية هي ذاتها مجالات أنشطة الرجل..

وإن الإســلام لا يريد من المرأة أن تلتزم باللباس الإســلامي (الحجاب) وتنكفئ فــي بيتها لا تمارس أي دور اجتماعي أو ثقافي أو عام في حياتها.. وإنما نحن نقــول أن إلزام المــرأة بالحجاب، هو بداية المشــوار وليســت نهايتــه.. وإن اللبــاس الإســلامي مــا هو إلا خطوة أولى في طريق انطلاق المرأة للقيام بواجباتها الثقافية والتوعوية..

إن مســؤولية المرأة تجاه مجتمعها وأمتها، تتطلب منها القيام بالأدوار الموكولة إلى الإنســان المسئول تجاه مجتمعه وأمته بصرف النظر عن جنســه ســواء كان رجلاً أو امرأة..

وإن إصــلاح وتطوير وضــع المرأة فــي مجتمعنا، لا يمكــن إلا من خلال قيم الدين، مــن خلال تفعيلها فــي الواقع المجتمعــي. بعيداً عن تفســيرات الجمود والانزواء التي سادت في حقبة من الزمن.

ونحـــن في هذا الإطار بـحـاجة إلى إعادة قراءة قيم الدين والتجربة الإسـلامية التاريخية في التعامل مع المرأة. إذ إنها تجربة ثرية في مشاركة المرأة وتحملها للمسـؤولية علـى مختلـف المسـتويات ولقـد أجـاد المرحوم عبد الحليم أبو شـقة في موسوعته(تحرير المـرأة في عصر الرسـالة) في بيـان وتوضيح أدوار المرأة ومسؤولياتها الكبرى في العهد النبوي الشريف. إن عدالة الشـريعة الإسـلامية، تقتضـي التعامل مع المرأة بعيـداً عن المسـبقات الفكريـة والاجتماعية، التـي تعزل المـرأة وتهون من دورهـا ووظيفتها في المجتمـع. كما إننا بحاجة إلى إصـلاح منظومة القيم الاجتماعيـة، حتـى تنطلق المـرأة في رحـاب الحياة بالتزامها الشـرعي بعيداً عن الانعـزال والانكفاء من جانب وعن الاستلاب والتغرب من جانب آخر. فالعادات الاجتماعيـة ترى " أن المرأة فيهـا مهددة الوجود بين قطبيـن أحلاهما مـر، في أحدهما يتربص التعسـف من قبل التقليديين في اسـتخدام حقوقهم الشرعية وتقليص ما نصبت عليه الشـريعة من حقوق للمرأة فـي الكرامة والسـكن والأمن والعدل. وفـي الجانب الآخر هناك القطـب المتغرب الذي يتبنى الخروج عن مرجعيـة الديـن فيطيح بمـا بقي للمـرأة من حقوق شـرعية نتيجة الإطاحة بالمنظومة الدينية نفسـها. وفي كلتـا الحالتين كان الإفـراط والتفريط من قبل الرجال في الدين سـبباً في أزمة المرأة في مؤسسـة الأسـرة التـي تمثل الوطـن الأول للمرأة فـي الكيان الاجتماعي."

وفي إطار العمل على تطوير وضع المرأة في مجتمعنا، وإخراجها من دهاليز العزلة والتهميش، نرى من الضروري أن نؤكد على النقاط التالية:

١- إن نهوض المرأة في مجتمعنا، مرهون إلى حد بعيد بتحرير مبادئ الدين وقيمه من أسر الجمود واليباس والقراءات التاريخية المنطلقة في عصور التخلف والانحطاط. وذلك لأننا نرى أن الدين الإسلامي بقيمه الخالدة ومبادئه العليا، قد أولى للمرأة عناية خاصة، وأنزلها منزلة عليا في السلم الاجتماعي، وحثها على ممارسة دورها وتحمل مسؤوليتها بدون تمييز وتهميش.. ولكن عقلية الجمود وثقافة عصور التخلف والانحطاط، هي التي تمنع المرأة باسم الدين من القيام بأدوارها الطبيعية والإنسانية.. لذلك لا يمكن أن يتطور وضع المرأة في مجتمعنا، إلا بتحريره من قيم الجمود واليباس والقراءات الجامدة والحرفية للدين. فالدين بما يشكل من قيم ومبادئ، وبما ينسجه من منظومة قيمية على الصعيد المجتمعي، هو قاعدة تحرير المرأة من جمودها وهامشيتها على مختلف الصعد والمستويات.

٢- لا شك أن شيوع ثقافة الاستبداد بكل مستوياتها، يساهم في إقصاء المرأة وتهميش دورها. وذلك لأن الثقافة الاستبدادية، لا تفرق بين رجل وامرأة.. ولذلك نستطيع القول: أن الاستبداد السياسي هو أحد المسئولين الأساسيين عن تهميش المرأة وإقصائها من الحياة العامة.. ولا يمكن أن تمارس المرأة حريتها ودورها الحقيقي، إلا بتفكيك

ثقافــة الاســتبداد وأنماطــه المغلقة، وإعادة كشــف واســتكناه معانــي الحريــة ومجالاتهــا وقيــم حقوق الإنسان وسبل صون الكرامة الإنسانية.

فالحريــة السياســية، ومقاومــة كل أشــكال الاســتفراد بالرأي والقوة، هو أحد الأبواب الرئيسية، التي تمكن المرأة من الخروج من هامشيتها وعزلتها، وممارستها لدورها ومســؤولياتها في الحياة العامة.. ولا يمكــن للمجتمع أو المرأة، مهمــا أُويت من قوة أن تحصل علــى حقوقها غير منقوصــة، بعيداً عن قيم الحرية السياســية وحقوق الإنسان.. فهي قاعدة نيل الحقــوق، وهي وســيلة المجتمع للإنعتاق من آســار التخلف والاســتبداد. وتقول في هــذا الإطار (نظيرة زين الدين) ففتحت كتاب اللّه وكتب الحديث الشريف، وكتــب الفقه والتفســير وأطلقت للعقــل حريته في تعقلهــا فكان لي من كتاب اللّه وســنن رســوله أنواع هدى في الحرية، وحرية المرأة وحقوقها تستحي منه الشمس إذا طلعت.

٣- إن المرأة في مشروع إصلاح أوضاعها للخروج من العزلة والهامشــية، تتحمل مسؤولية رئيسية في هــذا الإطار.. إذ أن حجر الأســاس في هذا المشــروع هو أن تتحرك المرأة من مواقع مختلفة لنيل حقوقها ورفــع الحيــف عنهــا. فمشــاركة المــرأة الفاعلة في قضايــا الإصــلاح والتطويــر، هو مربــط الفرس في هــذه العمليــة.. ولا يمكــن أن تنــال المــرأة حقوقها، بدون كفاح نســوي مستديم يستهدف تعميق الوعي بالحقوق والوظيفة الاجتماعية والحضارية، وامتلاك

إرادة صلبة لتجاوز كل عقبات الطريق، وتحمل كل الأذى وذلك لنيل الحقوق، وتحرير المرأة من كل قيود التخلف والانحطاط. فحقوق المرأة في المجتمع، لا تعطى، وإنما تؤخذ بالوعي والإرادة والعمل المتواصل في هذا السبيل.. وعلى المرأة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذا الإطار. فهي حجر الأساس في هذا المشروع، وبدونها يبقى الكلام حبراً على ورق، ووعداً بدون إرادة لإنجازه. والمرأة في كل المجتمعات، لم تحصل على حقوقها، إلا بكفاحها المستميت، وسعيها المتواصل لتجاوز كل ما يحول دون هذه الحقوق والمكتسبات. وإن هجر ميراث التخلف على هذا الصعيد، يتطلب دوراً نوعياً من المرأة تقوم به، لإثبات جدارتها وحقها الثابت في تحمل المسؤولية في الشؤون العامة. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي أن تهتم المرأة ببناء كفاءتها وتطوير قدراتها، وتجميع طاقاتها، حتى يتسنى لها من موقع القدرة والجدارة تحمل المسؤولية في الشؤون العامة.. وبالتالي فإن المرأة في مجتمعنا، مسئولة عن اجتراح مبادرات وأطر ومؤسسات وأجندة تستهدف بناء وتطوير الواقع النسوي في بلادنا.. ومفهوم القوامة في الإسلام {الرجال قوامون على النساء}، لا ينفي مسؤولية المرأة في هذه الحياة.. وإنما خطاب الآية موجه للرجال، بأنهم هم المسئولون عن توفير المستلزمات الضرورية للحياة وأسباب العيش الكريم لمن هم تحت مسئوليته ورعايته. وهذا بطبيعة الحال، لا يخول للرجل الاستبداد وإلغاء مكونات

الأسـرة والعائلـة ودورهمـا في الاسـتقرار الأسـري والاجتماعي.

فالعلاقـة بيـن الرجل والمـرأة، علاقـة تكاملية، بحيث أن كل طرف من موقعه الاجتماعي والإنساني، يـؤدي وظيفتـه، ويقـوم بمسـؤولياته.. قـال تعالى {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويأتون الزكاة ويطيعون اللّه ورسـوله أولئك سيرحمهم اللّه إن اللّه عزيـز حكيم} والخطاب القرآنـي حينما يحث الإنسان على اكتساب القيم وتمثل المبادئ، لا يفرق بيـن الجنسـين، بل هو خطـاب مشـترك لتكافؤهما في الأهلية والمسـؤولية.. قـال تعالى {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونسـاءً واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام إن اللّه كان عليكم رقيبا} وقال تعالـى {يا أيهـا الناس إنـا خلقناكم من ذكـر وأنثى وجعلناكم شـعوباً وقبائل لتعارفـوا إن أكرمكم عند اللّه أتقاكـم إن اللّه عليـم خبيـر} فالرؤيـة القرآنية تؤسـس الكثير مـن القضايا المتعلقـة بالمرأة على أساس إنسـانيتها وليس أنوثتها، لذلك فهي تشترك وفـق الرؤيـة القرآنيـة في مسـؤولية الإنسـان في الحياة على مختلف المستويات. مع استثناءات بسيطة تذكرهـا كتـب الفقه، لا تضر بالأصل ولا تسـقطه.. فهي مطالبة بالعلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عـن المنكـر واكتسـاب التقـوى والدعوة إلـى الدين والمساهمة في بناء الأسرة والمجتمع.. وهي عناوين

كبرى تشترك والرجل في تحملهما للمسؤولية.. والخصائص الفسيولوجية للمرأة، لا تمنع بأي حال من الأحوال من تحملها للمسؤولية على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية..

والحجاب ليس سجناً ومعوقاً للمرأة " فهي تستطيع أن تتمسك بالحجاب وتمارس في الوقت ذاته نشاطها في ميادين السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد، غاية ما في الأمر أن عليها مراعاة القيم والتعاليم الإسلامية، الأمر الذي لا يمثل قيداً خاصاً للمرأة بل يشمل الرجل أيضاً، حيث عليه أن يحدد سلوكه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالشريعة".

المرأة والعمل السياسي :

من الطبيعي القول: أن السماح للمرأة بأن تتحمل مسؤوليتها العامة في المجتمع، لا يعني التشريع لها بأن تتخلى عن مهامها الأسرية والعائلية.. فالعمل بالنسبة إلى المرأة، ليس بديلاً عن عملها الأسري والعائلي. كما أن مسؤولياتها العائلية والأسرية، ليست مانعاً ومعوقاً عن القيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. وإنما هي أدوار ومهام مطلوبة من المرأة، وعليها أن تنظم أوقاتها وتبلور كفاءاتها، حتى تتمكن من القيام بكل المهام والوظائف.

والمقصود بالعمل السياسي بالنسبة إلى المرأة هو " العمل بالاستقلال والانفراد أو مع وفي ضمن

أشـخاص أو هيئـات وتجمعـات، فـي مجـال الحكـم وتكوينـه بتشـكيل السـلطات (تشـريعية وتنفيذية وإداريـة) وتولـي موقع مـن مواقع الحكم والسـلطة في رئاسـة الدولة أو مجالـس الشـورى (النيابية) أو الحكومة أو الإدارة، ووضع - أو المشـاركة في وضع - السياسات العامة والخاصة للدولة في الداخل والخارج، ومراقبة سياسات وقرارات وأعمال السلطات، ونقدها أو تأييدهـا، وتكوين الجمعيات السياسـية والانخراط فيها " .

وبهذا يتضح أن للمرأة في المجتمع المسلم، مطلق الحـق في العمـل السياسـي والعام بكلٍ مسـتوياته ومجالاته.. والتزامها الديني ليس مانعاً من الانخراط في الشـؤون العامة، بل على العكس من ذلك، حيث أن التزامهـا الشـرعي يحملها مسـؤولية إضافية في هذا الإطـار.. فإقصـاء المرأة مـن القيـام بواجباتها ومسـؤولياتها العامة، ليس من صميـم الدين، وإنما هـو بفعـل بعـض التقاليـد والأعـراف الاجتماعية، وسـعي بعـض النخـب لتوظيـف هـذه الأعـراف بما ينسـجم وخيارات الاستفراد والاسـتبداد. قال تعالى: {فاسـتجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم مـن ذكر أو أنثى بعضكم مـن بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفـرن عنهم سـيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتهـا الأنهـار ثواباً مـن عند اللّه واللّه عنده حسـن الثواب} .

فلا فرق ذاتي في الكرامة والأهلية والحقوق بين

المرأة والرجل، ووجـود وظائف متفاوتة للطرفين، لا يشرع بأي حال من الأحوال إلى إقصاء المرأة وتهميش دورهـا علـى الصعيد السياسـي والعام. قـال تعالى { إن المسـلمين والمسـلمات والمؤمنيـن والمؤمنات والقانتيـن والقانتـات والصادقيـن والصادقـات والصابريـن والصابـرات والخاشـعين والخاشـعات والمتصدقيـن والمتصدقات والصائميـن والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً{ .

وقـد ترتب على ذلـك وضع حقوق أثبته الشـارع المقـدس للمرأة في مجـال الأهلية الشـخصية (في الولاية على الـذات) والاقتصادية، فأثبـت لها الولاية على نفسـها ومالهـا وعملها حين تبلغ سـن التكليف وتكون رشـيدة في تصرفها. ولم يجعـل لأحد عليها ولاية في شـيء إلا في مورديـن: أولهما - الأب والجد لـلأب في شـأن الـزواج إذا كانت بكـراً، علـى القول الراجح عندنا مقابل قول باسـتقلالها المطلق وعدم ولايتهما، وهو القول المشـهور، ولايتهما - بناء عليها - ليست مطلقة ولا استبدادية ولا استقلالية، بل هي في حـدود النظر لمصلحـة البنت وبضميمـة ولايتها على نفسها.

وثانيهما- الـزوج، في خصوص ما يتعلق بحقوق الزوجيـة فـي مجـال الاسـتمتاع. وفيمـا عـدا هذين الموردين لا قيد لها، ولا ولاية لأحد عليها.

والمـوارد المذكـورة فـي الفقه كالشـهادة وحق الطلاق والميراث، حيث اختلـف الوضع الحقوقي بين

الرجـل والمـرأة فهو لأسـباب موضوعيـة ولا علاقة لهـا بكرامة المـرأة وأهليتها في تحمّل المسـؤوليات العامة.. وعليه لا يوجد في الشريعة الإسلامية نص، يحـرم على المرأة أن تشـارك في الحيـاة العامة في حـدود الضوابط الشـرعية المتعلقة بلبـاس المرأة، ونمط علاقتها بالرجال الأجانب، ومسؤولياتها الزوجية والعائلية. فالنصوص الشرعية التي تؤكد على الأمر بالمعروف والنهـي عن المنكر وإقامـة الصلاة وإيتاء الزكاة تشـمل المرأة وليسـت خاصة بالرجل.. إذ قال تعالـى { والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمـرون بالمعـروف وينهـون عـن المنكـر ويقيمون الصـلاة ويأتون الزكاة ويطيعون اللّه ورسـوله أولئك سيرحمهم اللّه إن اللّه عز حكيم { .

والمـرأة فـي التجربـة النبوية الكريمـة، لم تكن بعيدة عن ممارسة مسؤولياتها العامة. فهي ساهمت مـع الرجل فـي تقبل الدعـوة والعمل على نشـرها، وتحملت الأذى في سـبيل ذلك، وتحملت عناء الهجرة والغربة، وشـاركت في الحروب والغـزوات. ولم تكن المـرأة بعيـدة عـن كل مواقع الجهـاد والدعـوة إلى الإسلام في العهد النبوي الشريف..

ولنا في سـيرة أمهـات المؤمنين خديجـة الكبرى وأم سـلمة وحفصة وعائشة والسيدة فاطمة الزهراء والسيدة زينب بنت الإمام علي وسيدات مكة والمدينة خير دليل على تحملهن مسؤوليات جسام على مختلف الصعـد والمسـتويات. وأنهـن جميعاً مارسـن العمل السياسي وتحملن في سبيل ذلك الكثير من المصاعب

والمخاطر.. وفي سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام ، هنــاك الكثير من النســاء برزت أســماؤهن في هذا الإطار كسودة بنت عمارة بنت الأشتر، وبكارة الهلاية، ودارمية الحجونية وغيرهن..

والقــرآن الحكيم يضــرب مثلاً بامــرأة تمتلك كل مقومــات الحكمــة والقــدرة على الأمــور وهي ملكة ســبأ.. إذ كانت تدير قومها بالشــورى والحكمة بعيداً عن الهوى والاستبداد. إذ قال تعالى {إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شــيء ولهــا عرش عظيم}. ويحدثنــا القرآن الحكيم أيضاً في موقع آخر عن امرأة عظيمــة أخرى ألا وهي الســيدة مريم العذراء. بقوله تعالــى: {وإذ قالت الملائكة يا مريم إن اللّه اصطفاك وطهرك واصطفاك على نســاء العالمين}. ومن خلال صلاحهــا وخيرها العميم على الجميع نوديت من قبل قومها {يا أخت هارون}. فهي تجاوزت كل المســافات الزمنية لكي تواصل مسيرة الأنبياء والصالحين.

فالإســلام لا يمنــع المــرأة مــن ممارســة العمــل السياســي بكل مجالاته ونيل حقوقها السياسية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ يحمّل المرأة مسؤولية العمل علــى تهيئــة الظــروف الذاتيــة والموضوعية لذلك.

وإن التحدي الكبير الــذي يواجه مجتمعاتنا اليوم، هــو كيــف نفجــر طاقــات المــرأة ونبلــور إمكاناتهــا ومواهبهــا، حتــى تنخــرط بشــكل فعال في شــؤون المجتمع والأمة.

فالالتـزام الديني لا يعني على الصعيد النسـوي الهامشية والانعزال والاستكانة، بل يعني التحرر من كل التصـورات الجاهليـة التي تحول دون مسـاهمة المرأة فـي المجتمع، والانطلاق في رحاب الحياة بكل مجالاتها وآفاقها. فالدين لا يحول دون ممارسة المرأة لدورها العام في المجتمع، بل على العكس من ذلك، إذ يحمّلها مسـؤولية فـي هذا الإطـار، ويدفعها نحو الشهود وممارسة العمران الحضاري.

وعليه فإن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقـف ضـد المـرأة وحقوقهـا. وإنما يتعامـل معها باعتبارها إنسـانة لها جملة من الحقوق وعليها مثلها من الواجبات والمسؤوليات.

وإن وجود واقع نسـوي متأخر، هـو وليد الظروف الاجتماعية والثقافية، وليس وليد الإسلام ومفاهيمه الكبـرى. لذلك نحن بحاجة إلى إعادة تأسـيس رؤيتنا للمرأة، اسـتناداً إلى قيم الإسـلام ومثله العليا، بعيداً عن ضغوطات الواقع أو إكراهات الأعراف والعادات.

لـكل ما ذكـر أعلاه ، مـن الطبيعـي القول: إن الدين الإسـلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقف ضد حقوق المرأة ولا يحول دون ممارسـتها لمسـؤولياتها الإنسانية والأخلاقية والدينية.

وان الكثيـر مـن المعوقـات والعقبـات الثقافيـة والاجتماعيـة التـي تمنع المرأة من ممارسـة أدوارها ووظائفهـا العامـة، هـي معوقات مجتمعية وليسـت

دينية وقيمية.

لذلك فإن العمل على إعادة تأسيس رؤية الإسلام للمرأة وعملها ووظائفها العامة، بعيدا عن المسبقات الفكريــة والثقافية والأعــراف الاجتماعية الضاغطة، سيســاهم بشــكل كبير في خلق رؤية دينية جديدة، تبدد ســيئات العــادات وتحول دون الخلط التعســفي والظالم بين قيم الدين ومثله العليا وأعراف المجتمع وعاداته وتقاليده.

فحجر الأســاس في مشــروع إعادة تأسيس رؤية وموقــف الدين الإســلامي مــن المرأة وكل شــؤونها العامــة، هو فــك الارتباط بيــن قيم الديــن وأعراف المجتمع وتقاليده.

فعــادات المجتمــع وتقاليــده، هــي وليــدة تراكم اجتماعــي - ثقافــي اســتند إلــى فهم بشــري للدين وقيمه.

ودفــع هــذا الفهم إلــى الصــدارة أو التعامل معه وكأنه هو الدين الخالد، يعد ظلما صريحا لقيم الدين التي تتجاوز الزمان والمكان، وكذلك الفهم البشــري للديــن الــذي هــو وليــد بيئتــه الاجتماعيــة وظروف وتأثيرات الزمان والمكان.

من هنــا فإن الحاجة ماســة وضرورية لممارســة النقــد الثقافي والاجتماعــي لتلك العــادات والأعراف التي تحــول دون ممارســة المــرأة لأدوارهــا الدينية والاجتماعية والإنسانية.

وإننــا ندعو إلــى محاكمــة ومســاءلة كل أعرافنا

وعاداتنا الاجتماعية على ضوء قيم الدين ومثله العليا.

وكل عرف انسجم وهذه القيم، لابد من حمايته وتعزيزه. أما ذلك العرف أو العادة التي نكتشف أنها لا تنسجم وقيم الدين ومبادئه الأساسية ينبغي أن نمتلك الشجاعة الكافية للقول وبصريح العبارة إن هذه العادة لا تنسجم وقيم الدين. ومن الضروري أن لا تكون حائلاً دون ممارسة حياتنا الاجتماعية والعامة وفق مقتضياتها ومتطلباتها.

فالمطلوب دائماً وأبدا هو عرض وقائعنا الاجتماعية وأعرافنا اليومية الحياتية على قيم الدين ومرتكزاته الأساسية، والذي يوافق هذه المرتكزات نقره ونأخذ به، وما يخالفها نعمل على خلق وقائع ثقافية واجتماعية تتجاوزه على المستويين الخاص والعام.

ونرتكب جريمة كبرى بحق قيمنا ومبادئنا ومنجزاتنا التاريخية، حيثما نخضع قيمنا ومبادئنا الدينية لأعرافنا وعاداتنا الاجتماعية.

ولعل من أهم المشاكل التي تواجه المرأة في واقعنا الاجتماعي اليوم، هو هذا الخلط الأعمى بين قيم الدين التي تصون كرامة المرأة وتفسح لها المجال لممارسة دورها والقيام بواجباتها، وتلك الأعراف والعادات الاجتماعية، التي هي وليدة بيئة محددة، التي تمنع المرأة من القيام ببعض الأدوار والوظائف وتتعامل معها بوصفها مصدرا للشرور

والإغواء بكل صوره وأشكاله.

فالخطاب القرآني في تكاليفه الشرعية الأساسية، لم يفرق بين الرجل والمرأة، بل هو خطاب يشملها ويطالب الجميع بصرف النظر عن جنسه القيام بواجباته الشرعية ومسؤولياته الاجتماعية.

إذ يقول تبارك وتعالى }إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين اللّه كثيرا والذاكرات أعد اللّه لهم مغفرة وأجراً عظيماً{. (سورة الأحزاب، الآية ٣٥) .

فالخطاب القرآني حينما يتحدث عن المجتمع، فإنه يتضمن الرجال والنساء فيما يريد الإسلام أن يصل إليه في مجال التربية الروحية والعملية، التي تؤكد على مواقع القوة فيما هي مواقع الالتزام في الشخصية المسلمة.. إنه مجتمع المرأة الملتزمة، والرجل الملتزم في الإخلاص للّه عز وجل.

لهذا فإن الحاجة قائمة لتنمية هذا العمق الإنساني الذاتي في المرأة، وذلك بالتخطيط لبناء شخصيتها على أساس تقوية الطاقة العقلية لديها بالتجربة الحية، والمعرفة الواسعة والعمل على انفتاح طاقاتها على القضايا الإنسانية الكبرى فيما هي المسؤولية الشاملة في قضايا الحياة، لتؤكد نجاحاتها في هذه الدوائر.

وإذا كان العنصـر الأنثوي يختـزن بعض الضعف في شـخصيتها انطلاقاً من الجانـب العاطفي الأكثر بـروزا فـي مشـاعرها، أو الجانـب الجسـدي الذي لا يسـتطيع حمـل الأثقال كمـا هو الرجل، فـإن ذلك لا يمنع من تحويل هـذا الضعف إلى قوة، بتربية الفكر وبالمعرفـة، وتقويـة العقـل بالممارسـة، وضبـط العاطفة بالوعي القائم على مواجهة الأمور بطريقة موضوعية من خلال منهج تربوي - عملي متوازن.

ويقـول عـز مـن قائـل }والمؤمنـون والمؤمنات بعضهـم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون اللّه ورسـوله أولئك سـيرحمهم اللّه إن اللّه عزيز حكيم ، وعـد اللّه المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومسـاكن طيبـة في جنات عدن ورضـوان مـن اللّه أكبـر ذلك هـو الفـوز العظيم{. (سورة التوبة، الآية ٧١- ٧٢) .

إن هـذه الآيـة الكريمـة تصـور حالـة المجتمـع المتكامـل في وقـوف المؤمنين والمؤمنـات معا في علاقـة المسـؤولية المشـتركة في مواجهة شـؤون الحياة المختلفة.

وإن مسـؤوليات المـرأة - الزوجـة، أو المرأة الأم، لا تلغي شـخصية المرأة كإنسان لهذا من الضروري أن تضيف إلى الإنسـانية شـيئا مـن عطائها الثقافي والاجتماعي والسياسـي في المجالات التي تسـتطيع أن تحركها في هذه الاتجاهات.

لذلــك نجـد أن شـخصية المـرأة التــي تبلورهــا وتطرحهــا النصــوص القرآنيــة، هــي المــرأة المثال والنموذج، والتي تتحمل مسؤولياتها الخاصة والعامة. وإن طابعها الأنثوي لا يلغي دورها كإنسانة بإمكانها أن تباشر دورها ووظيفتها بما ينسجم وخصوصياتها الجسمية والنفسية.

وهكــذا ضربهــا اللّه مثــلا للمؤمنيــن والمؤمنات لتكون القدوة لهم في النموذج الأمثل للقوة الإيمانية الإنسانية المتمردة على جبروت الظلم بكل إغراءاته وملذاتــه. كمــا ضرب اللّه مريم مــن بعدها لهم مثلا في الصفــة الأخلاقية في مســتوى القمة، كما كانت النموذج الأمثل في التصديق بكلمات ربها وكتبه وفي القنوت الخاشع للّه في حياتها كلها حتى كانت حياتها صــلاة كلهــا. وهذا ما جــاء في قوله تعالــى }وضرب اللّه مثــلا للذيــن آمنوا امرأة فرعــون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتــا في الجنة ونجني مــن فرعون وعمله ونجنــي من القــوم الظالميــن، ومريم ابنــت عمران التــي أحصنت فرجها فنفخنا فيــه من روحنا وصدقت بكلمــات ربهــا وكتبه وكانت مــن القانتين{. (ســورة التحريم، الآية ١١- ١٢).

فالديــن الإســلامي ينظــر إلــى إنســانية المــرأة والرجــل بمنظــار واحــد في مســألة التكويــن، وفي مســألة المســؤولية، ويدعوهما معا إلــى صنع حركة الحياة والمجتمع بما ينســجم والرؤية الربانية للحياة والكون.

لذلــك كله فإن البداية الســليمة لإعادة تأســيس

رؤيتنا وموقفنا من المرأة، هي تحررنا جميعا حين التفكير وصناعة الرؤية من قيود الأعراف والتقاليد والاستناد الواعي والحكيم على قيم الدين ومبادئه التي تشرع لأحكام وأوضاع المرأة في المجتمع المسلم.

ومن المؤكد أن هذه العملية تتطلب الالتزام بالعناصر التالية:

١- تطوير نظام التفكير والرؤية لدينا جميعا لمسألة المرأة وقضايا عملها وحركتها في الحياة. إذ لا يمكن أن نكتشف رؤية الإسلام الحقيقية وبعيدا عن المسبقات وضغوطات العادات والأعراف، إلا بتجديد نظام التفكير والرؤية لدينا تجاه مسألة المرأة. حيث إننا نختزن في داخلنا وفي منطقة اللاوعي رؤية تنظر للمرأة من زاوية أنها أنثى فحسب. لذلك فإن أغلب عناصر رؤيتنا وموقفنا تتجه صوب حماية هذه الأنثى. غافلين أو متغافلين عن البعد الإنساني العميق للمرأة.

فكما لا يجوز أن ننظر إلى الرجل بوصفه ذكراً فقط، كذلك من الظلم الفادح أن نتجاهل إنسانية المرأة ونضخم بعدها الأنثوي في النظر إلى موقعها ودورها. إن هذه الرؤية هي التي تدفعنا إلى تكثير الممنوعات وزيادة عناصر الحذر والحيطة.

لذلك فإننا مطالبون ومن مواقعنا المختلفة، بتحديد نظام تفكيرنا ورؤيتنا للمرأة، بحيث نعيد الدور والاعتبار إلى إنسانيتها وأنها شريكة الرجل

في الحياة والتكاليف الشرعية والمسؤوليات بكل مستوياتها.

٢- لكل نمط من أنماط الحياة تحدياتها وتداعياتها وتأثيراتها المتباينة. وحينما ندعو إلى ضرورة فك الارتباط بين قيم الدين وعادات المجتمع وإشراك المرأة في شؤون ومسؤوليات الحياة المتعددة، لا يعني بأية حال من الأحوال أن هذا النهج أو النمط من الحياة يخلو من الآثار والتحديات التي يطلقها في الحياة الخاصة والعامة. ولكننا نقول:

إن المخاطر المترتبة من انكفاء المرأة وعزلتها أكبر وأخطر من مخاطر وتحديات فتح المجال القانوني وفق هدي الشريعة لممارسة دورها ومسؤولياتها العامة.

ووجود تحديات وآثار مترتبة على ذلك، لا يلغي هذه الرؤية التي تنسجم في تقديرنا مع رؤية الإسلام للمرأة.

وتأمل دقيق للنماذج التي طرحها القرآن الحكيم للمرأة، يجعلنا نعتقد بشكل لا لبس فيه، أن المرأة تتحمل من الأدوار والمسؤوليات ما يتجاوز حدود بيتها والتزامها بالحجاب الشرعي. كما أن نماذج المرأة في التجربة الإسلامية التاريخية تتناغم وتنسجم مع ما ندعو إليه من ضرورة إشراك المرأة ووفق الضوابط في شؤون ومسؤوليات الحياة المختلفة.ولقد آن الأوان لتجلية رؤية الإسلام العزيز للمرأة في مختلف مرافق الحياة بعيدا عن هواجسنا

وأمزجتنا وعاداتنا الاجتماعية.

المرأة بين النص والواقع :

ثمة عوامل وأسباب عديدة ، ساهمت بشكل أو بآخر في التباس الرؤية تجاه واقع المرأة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . فالنصوص الإسلامية الثابتة واضحة في رؤيتها تجاه المرأة ، وأن مكانتها هي مكانة مساوية للرجل . إذ يقول تبارك وتعالى } يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام إن اللّه كان عليكم رقيبا { (النساء ، الآية ١). فهذه الآية لا تفرق بين الرجل والمرأة ، وتنص على أن الأصل الإنساني واحد . وبالتالي لا ميزة تكوينية للرجل على المرأة . فكلاهما خلق بطريقة واحدة . والخطيئة الإنسانية الأولى لم تكن من صنيعة المرأة بوحدها ، وإنما الذي ارتكبها الرجل والمرأة معا . إذ يقول تبارك وتعالى } وقلنا يا أدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين * فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين { (البقرة ، الآية ٣٥ - ٣٦) . فلا تتحمل المرأة بوحدها مسؤولية تلك الخطيئة ، بل يتحملها الإنسان رجلا وامرأة .

لهذا فإن الخطوة الأولى في مشروع إعادة بناء

الرؤيـــة الاجتماعيـــة والثقافية تجاه المرأة ، تتجســد بفــك الارتباط بين الرؤية الإســلامية الأصيلة للمرأة ، والتي هي رؤية التكريم والمســؤولية المتبادلة في كل شـــيء مع شــريكها الآخر في الحيــاة وهو الرجل . وبين الإســرائيليات والأســاطير والتي تســربت إلى بنيتنا الثقافية والاجتماعية ، وساهمت بتشويه رؤيتنا وموقفنــا من المــرأة . فالمرأة ليســت أقل من الرجل في إنسانيتها ، كما أنها ليست المسئولة بوحدها عن خطيئة الإنســان الأولى . والغواية كمســلك يمارسه الرجــل والمرأة ، وهـــي لا تخضع لاعتبــارات طبيعية خاصة بالمرأة بوحدها .

لهذا فإن واقع المرأة الســيئ في العديد من الدول العربية والإسلامية ، يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنســاق والخيارات الثقافية التـــي حكمت رؤية هذه المجتمعــات للمرأة . وانعكســت طبيعة هذه الخيارات فـــي المهــام والأدوار والوظائــف التي تمارســها على صعد الحياة المختلفة .

فالإشكاليات العميقة التي تعاني منها المرأة اليوم في المجتمعــات المعاصرة ، ليســت وليدة النصوص الإســلامية العامــة ، بــل وليــدة الخيــارات الثقافيــة والاجتماعية التي ليســت بالضرورة منسجمة والروح العامة للنصوص والتوجيهات الإسلامية .

وهذا بطبيعة الحال لا يعني رفع النقد عن الكثير من التوجهات والخطابات الإسلامية الخاصة بالمرأة ، والتي ســاهمت بشكل أو بآخر في طبيعة الإشكاليات

التـي تعانيها المـرأة اليوم فـي مجتمعاتنـا العربية والإسـلامية . إذ أن بعض الأفهام الدينية عملت على عزل المـرأة ودفعها نحو الانكفـاء ، وفق رؤية دينية نحن أحوج ما نكون اليوم إلى مراجعتها وتجاوز نقاط الضعف الجوهرية فيها .

فالخطـاب الدينـي الموجه إلى المـرأة في بعض جوانبـه ، يدفع المرأة إلى تبنـي خيارين لا ثالث لهما فإما العزلة والانكفاء أو التمرد على الثوابت والضوابط الشـرعية . بينما لو تأملنا في التوجيهات الإسـلامية العامـة ، لرأينا أن بإمكان المرأة أن تقوم بكل الأدوار والوظائف الإنسانية مع حفاظها على عفتها وسترها . ومـن الخطأ التعامل مع هذه المسـألة على سـبيل المقايضة فإما الالتزام الذي يساوي العزلة والانكفاء أو التحرر من كل الثوابت . بينما التوجيهات الإسلامية مـع التزام المـرأة ، ذلك الالتزام الـذي لا يخرجها عن نطـاق المسـؤولية الدينية والإنسـانية . لذلك يقول تبـارك وتعالـى } يا أيها الناس إنـا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شـعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير { (الحجرات ، الآية ١٣).

فالخطـاب المجتـزأ حـول المـرأة ، سـاهم فـي تغييـب الرؤية الحقيقية والشـاملة حـول دور المرأة فـي المجتمـع . فالمرأة شـقيقة الرجـل وصنوه في الإنسـانية والمسـؤولية الربانية المناطة بالإنسان . وهذه العناصر بمقتضياتها ومتطلباتها ، هي القاعدة الفكرية العريضة التي توضح الرؤية الإسلامية للمرأة

. فالثقافة التحقيرية للمرأة ، ليس لها صلة حقيقية بالإسلام ومبادئه الأساسية . وتصوير أن الثقافة التحقيرية للمرأة ، هي جزء من التصور الإسلامي لموقع المرأة في الحياة ، فيه تجني وظلم للإسلام والمرأة معا . فالإسلام كدين جاء من أجل تحرير الإنسان رجلا وامرأة من كل الإكراهات والضغوطات ، التي تكبل الإنسان وتحرمه من ممارسة الحياة على أكمل وجه . وهو ظلم وإجحاف بحق المرأة ، حينما نلغي حقيقتها وجوهرها الإنساني ، ونتعامل معها بوصفها موضوعا للفتنة والإغراء وما أشبه ذلك .

على كل حال فإننا نعتقد أن المرأة المسلمة اليوم تعيش وتعاني من إشكاليات عديدة ، لا يمكن تطوير واقعها وإحداث تحولات نوعية في مسيرتها ، بدون معالجة هذه الإشكاليات وتفكيك هذه العقد النظرية والاجتماعية والثقافية ، التي تمنع أن تقوم المرأة بدورها الحضاري والإنساني .

وفي هذا الإطار لعلنا لا نجانب الصواب حين القول : إن المشاكل الكبرى التي تواجه المرأة المسلمة اليوم ، وتمنعها من القيام بأدوارها ووظائفها الإنسانية والتنموية ، هي وليدة الأفهام الضيقة والأعراف والتقاليد التي لبست بشكل أو بآخر لبوس الدين والقيم الإسلامية الثابتة . فقيم الدين الإسلامي لا تشرع حبس المرأة عن دورها الاجتماعي والحياتي الطبيعي ، ومن يعمل على إقصاء المرأة من أدوار ووظائف الحياة المختلفة ، فإنه يشوه قيم الدين ، ويعطل طاقة إنسانية خلاقة بإمكانها أن تقوم

بالكثير من دروب التطور والتقدم الإنساني .

وفي المقابل أيضا فإن قيم الدين الإسلامي ، لا تشرع إلى الميوعة والتفلت من الضوابط الشرعية والأخلاقية . وعليه فإن القيم الإسلامية تفسح المجال للمرأة لكي تقوم بأدوارها التنموية ووظائفها الاجتماعية مع التزامها بضوابط الشرع ومحاسن العادات والأعراف . ولا يصح لنا منع المرأة من القيام بذلك بدعوى وجود نماذج نسوية متفلتة أو بعيدة عن الالتزام بضوابط الشرع ، فهذا حق من حقوق المرأة الأصيلة ، وعلينا تهيئة كل الظروف والشروط لكي تمارس المرأة هذا الحق بعيدا عن المسبقات الاجتماعية الجاهزة التي لا ترى البعد والجوهر الإنساني في تعاملها مع المرأة في كل عناوينها وقضاياها المختلفة .

وفي هذا السياق نود التأكيد على النقاط التالية:

١ - ضرورة فك الارتباط بين القيم والمبادئ الإسلامية الثابتة والأعراف والتقاليد الاجتماعية والتي تشكلت من خلال البيئة والحياة الاجتماعية للناس . وهنا ندعو الباحثين والباحثات إلى عرض كل الأمثلة الشعبية المتداولة والمرتبطة بالمرأة إلى النصوص الإسلامية فما وافق هذه النصوص أخذنا به ، وما خالف هذه النصوص تجاوزناه على الصعيدين النظري والعملي .

وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تثار حول الرؤية الإسلامية تجاه المرأة وموقعها في مشروعات

التنميـة والحيـاة العامة ، هي من جـراء عدم التمييز بيـن القيـم والمبادئ التي تشـكل حجـر الزاوية في مشروع الرؤية والموقف ، والأعراف والتقاليد التي هي وليدة بيئـة وظروف محددة . وإن رؤيتنـا تجاه المرأة وقضاياهـا المختلفـة ينبغي أن تكون مسـتمدة من القيـم والمبادئ ، وليس تكيفا مـع الأعراف والتقاليد . وهـذا لا يعنـي بطبيعـة الحال اتخاذ موقف سـلبي من كل الأعـراف والتقاليد . ولكننا نقول إننا ضد كل الأعـراف التـي تحول دون اكتشـافنا لرؤية الإسـلام الحقيقية لمسألة المرأة في الواقع المعاصر .

فالمطلـوب أن تكـون المبـادئ والقيـم الثابتـة للإسـلام ، هي التي تصيغ رؤيتنا وموقفنا من المرأة وقضاياها المختلفة . وهذا لا يتأتى إلا بنقد وتفكيك الأعـراف والتقاليـد التـي لا تنسـجم وثوابـت الدين وخياراته العليا في الحياة .

٢- إن تطويـر واقع المرأة المسـلمة اليوم ، ليس من المهام الخاصة بالمرأة فحسب . بل هي مسؤولية كل الفئات والشرائح في المجتمع . ولعلنا لا نبالغ حين القـول : أن أحد المعايير الأساسـية ، التي نتمكن من خلالها أن نقيس مدى تقدم أي مجتمع هو معيار واقع المـرأة في هذا المجتمع . فإذا كانت المرأة مغيبة عن الحياة ووظائف التنمية الشـاملة ، فـإن هذا المجتمع يعيـش التأخر ، حتى ولو ادعـى التقدم . أما المجتمع الذي تمارس فيه المرأة أدوارها الطبيعية والإنسانية ، فإن هذا المجتمع يعيش التقدم والتطور ، حتى ولو

كان يعاني مآزق ومشكلات عديدة في راهنه .

وذلك لأن طريق التقدم ، به مشاكل وأزمات ، كما أن طريــق التخلف به مشــاكل وأزمات ، ولكن الفارق الجوهري هو في خط الســير وطبيعة المشاكل التي تعترض المجتمعات .

لهــذا كله فإنه لا يمكن لنا كمجتمع أن نتقدم ، إلا بتقدم المرأة في مجتمعنا . ولا يمكن أن تتقدم المرأة فــي مجتمعنا ، إلا بصياغة رؤية وخطاب جديد ، يتجه إلى المرأة والمجتمع معا . خطاب لا يدفع نحو الانكفاء والانعزال ، كما أنه لا يحرض على الانفلات الأخلاقي والاجتماعي . خطاب لا ينظر إلى المرأة بوصفها أنثى فحســب ، بل هــي أولا وقبل كل هذا هي إنســان لها كامل الحقوق وعليها كامل الواجبات . والاســتثناءات في هذا الســياق ، لا تشــرع إلى نبذ المرأة أو التعامل الدوني معها .

٣- إن إزالة المعوقــات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون ممارسة المرأة لدورها ووظائفها الإنسانية والحضارية ، يتطلب العمل على خلق نهضة ثقافية – اجتماعيــة تطرد من فضائنا الاجتماعي والثقافي كل عوامل الجمود وأســباب الانحطاط والتأخر ، وتؤسس لوضــع اجتماعــي – ثقافــي جديــد ، يحتــرم حقــوق الإنســان رجلا وامرأة ، ويتفاعل على نحو إيجابي مع مكاسب العصر والحضارة الحديثة .

وجمــاع القول : إننــا بحاجة إلى رؤيــة جديدة في التعاطي مع شــؤون المــرأة وقضاياها فــي مجتمعنا

، حتـــى نتمكن من الخـــروج من كل تلك الإشـــكاليات والمآزق لخلق واقع جديد للمرأة ، يحترم خصوصياتها ، ولكنـــه لا يمنعهـــا مـــن القيـــام بـــالأدوار والوظائف الإنسانية والحضارية المتعددة .

دفاعا عن المرأة

على المستوى النظري والمبدئي وبمقاييس المثل العليا والمعيارية ، للمرأة مكانة مساوية للرجل في تشكيل الإنسانية وخروجها إلى عالم الوجود وفي طبيعة المهام والوظائف المناطة بالكائن الإنساني في هذا الوجود . إذ يقول تبارك وتعالى [يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام إن اللّه كان عليكم رقيبا] (النساء ١) . فالآية وبشكل لا لبس فيه تقرر أن أصل البشرية يعود إلى نفس واحدة ، وبالتالي لا فضل لرجل على امرأة في مراحل التناسل البشري اللاحقة .

ولا أحسب أن هناك قيمة تعطى للرجل ميزة ذاتية على المرأة ..

ولكن كل هذا في عالم المثل المعيارية ، أما على المستوى الواقعي لأسباب عديدة ، بعضها ذاتي والبعض الآخر موضوعي ، ثمة مشكلة متفاوتة في

المجتمعــات العربية والإســلامية نســتطيع أن نطلق عليها مشكلة المرأة في أبعاد الحياة المختلفة .

ولا ريب أن تسرب بعض الأساطير والإسرائيليات ، ساهم في تغطية مشكلة المرأة في واقعنا المعاصر بغطاء ديني ولا هوتي .

فالنــص الدينــي اليهــودي وبنســخته المتداولة اليــوم، اعتبــر أن المصــدر الأول للخطيئــة في عالم الوجــود هــو اســتجابة المرأة لوسوســة إبليــس ، ما دفعها إلى إغواء زوجها بالأكل من الشــجرة التي نهيا عن الأكل منها ..

بينمــا النــص القرآنــي يعــرض هــذه المســألة بطريقة أخرى ، محملا الرجل والمرأة معا مســؤولية تصرفهما ..

إذ يقــول تعالى [وقلنا يا آدم اســكن أنت وزوجك الجنــة وكلا منهــا رغــدا حيــث شــئتما ولا تقربا هذه الشــجرة فتكونــا مــن الظالمين * فأزلهما الشــيطان عنهــا فأخرجهما مما كانا فيــه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعــض عدو ولكــم في الأرض مســتقر ومتــاع إلى حين] (البقرة ٣٥-٣٦)..

والرؤيــة التي أود عرضهــا في هذه الورقة ، تتجه إلى المرأة أولا لتحميلها مســؤولية وضعها ، وضرورة تراكــم جهدها مــن أجل بنــاء واقع أفضــل لموقعها ودورها ومصيرها ..

فالدعوات الأخلاقية والوعظية للرجل ، قد لا تغير شيئا من واقع المرأة .. ولكن الذي يغير من هذا الواقع

هو أن تحمل المرأة مشعل التغيير والإصلاح ، حتى تتبوأ موقعها الطبيعي في الحياة والمجتمع ..

بمعنى أن المرأة في مجتمعنا اليوم ، مطالبة من أجل التخلص من قابليتها للانطواء وممارسة الظلم بحقها.

فكل دعوات النهوض بواقع المرأة لن تجدي ، إن لم تكن نابعة من داخل المرأة الفرد والجماعة ..

فنهوض المرأة لا يساوي أن تكون المرأة مضادة للرجل في رؤيتها ونمط علائقها ، وإنما هو أن تقبض على إنسانيتها ، وتخلق الوقائع العامة المساندة إلى حقوقها وموقعها الإنساني المطلوب .

وعليه فإن إصلاح وضع المرأة في مجتمعنا ، لا يعني تشريع محاولات التفلت من القيم العليا ، أو تحرير جسدها وتحويله إلى سلعة تباع وتشترى . وإنما يعني إزالة الركام والأفهام التي تحول دون أن تمارس المرأة إنسانيتها على مختلف الصعد والمجالات .

وعليه فإن أولى المهام الموكولة القيام بها المرأة لإنعتاقها من بعض الأفهام هو [فك الارتباط بين قيم الدين وأعراف البيئة الاجتماعية] . لأن الكثير من عناصر السلب في واقع المرأة في مجتمعنا هو من جراء هيمنة بعض التقاليد ، التي ليست بالضرورة منسجمة وقيم الدين الإسلامي ..

وإننا نعتقد بدون فك الارتباط ، ستبقى مشكلة المرأة ، وستأخذ أبعادا مختلفة في كل حقبة زمنية ..

لذلك فـإن القاعدة الدينية والاجتماعية لإصلاح وضع المــرأة وتطويره هو من خلال فــك الارتباط وعرض بعض الأعراف والتقاليد على قيم الدين الأساسية ..

فنحــن مع اســتمرار محاســن العــادات ، ولكن أن تتحكــم كل العادات في حياتنا ، حتــى ولو كانت غير متناغمــة مع قيم الدين فهذا ما يأباه العقل ويرفضه جميع العقلاء ..

لذلــك فإنني أدعو جميع المعنيين بشــؤون المرأة في مجتمعنا بتبني مشــروع ثقافــي -تربوي قوامه : تجميع كل الأمثلة الشــعبية المتعلقة بالمرأة وعرض هــذه الأمثلة على أساســيات الدين . والمنســجم من هذه الأمثلة مع هذه الأساســيات يكــون محل احترام وتقدير ، أما غير المنسجم فينبغي تجازوه ..

إننــا مع احتــرام الخصوصيــات البيولوجية للرجل والمــرأة ، ولكن احترام هــذه الخصوصيات ، لا يعني بــأي حــال من الأحــوال ظلــم المــرأة والتعــدي على حقوقهــا أو منعهــا مــن مزاولــة حياتهــا الإنســانية الطبيعية والتنموية ..

فالمرأة هي إنسان كما الرجل ، وتتمتع باستعدادات تؤهلهــا لتســنم ذرى الكمال الإنســاني ، ولهذا فهي تتحمل مســؤولية عملهــا . كما يقول تبــارك وتعالى [يــوم ترى المؤمنين والمؤمنات يســعى نورهم بين أيديهــم وبأيمانهم بشــراكم اليوم جنــات تجري من تحتها الأنهــار خالدين فيها ذلك هــو الفوز العظيم] (الحديد ١٢) ..

فلا جدال في بطلان كل الأفكار والتصورات التي تحط من شأن المرأة ، وتجعلها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل . فالمرأة كائن كامل الأهلية ويتحمل مسؤولية ما يقوم به من عمل .. ووجود اختلافات بيولوجية بين الرجل والمرأة ، لا يشرع للانتقاص من أهليتها أو حقوقها . ويحدثنا القرآن الحكيم عن آسيا زوجة فرعون كرمز الاستقلال في الهوية والعقيدة . إذ يقول تبارك وتعالى [وضرب اللّه مثلا للذين آمنوا امرأت فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين] (التحريم ١١) ..

فالمرأة كما الرجل معنيان بالتنسيق في شؤون الأسرة ولكن هذا لا يعني سلب هوية شخصية المرأة المستقلة أو تبعيتها العمياء إلى الرجل ..

وعليه من الضروري الفصل بين الجنس ومفهوم الجنوسة ، كمهمة ثانية من مهام المرأة والمجتمع للنهوض بواقع المرأة في مجتمعنا ..

ومفهوم الجنس البيولوجي يعني : الخصوصيات الطبيعية لكل من المرأة والرجل . ومصطلح الجنوسة أو النوع الاجتماعي وهو يعني : الآثار المعنوية والنفسية والاجتماعية التي تترتب على هوية الذكورة والأنوثة دون أن يكون لطبيعة هذه الهوية دخل فيها ..

بمعنى أن الاختلافات القائمة بين الجنسين في الحياة الاجتماعية والعامة ، لا يعود إلى الهوية

البيولوجيــة لــكل مــن الرجــل والمــرأة . وإنمــا هذه الاختلافــات تعــود إلــى طبيعــة النظــام الثقافــي والاجتماعــي الذي ينعكــس سـلبا أو يتجلبب بجلباب الفروقــات البيولوجيــة . بينما هو فــي حقيقة الأمر نظام يؤسس لتباينات وفروقات جوهرية بين الرجل والمــرأة .. وســتبقى هــذه الفروقات تمــارس دورها الســلبي في واقع المجتمع ما دام الحاضن الاجتماعي والثقافي هو السائد ..

أي أن المطلــوب فــي هــذا الســياق هــو : إصلاح النظــام الاجتماعي والثقافي ، حتــى لا يكرس دونية المرأة وحتى تمارس المرأة دورها النسوي والإنساني بعيدا عن نزعات الاستهجان والتحقير ..

وحينما ندعو إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الرجل والمــرأة فــي مجتمعنــا ، لا يعنــي تخلي المــرأة عن دورهــا الأمومي والأســري الضروري والهــام .. وإنما نحــن نقــول : أن النصــوص الدينية تؤكــد أن المرأة كمــا الرجل ، مخلــوق وضع الله فيهــا جميع المواهب التــي تمكنهــا مــن بلــوغ الكمــال الإنســاني وأرقى المنــازل ، ولذلك فهي لا تختلف عــن الرجل في هذه الناحيــة ، لكن الحكمــة الإلهية المطلقــة ارتأت ، من أجــل تكامل الأدوار الاجتماعية والإنســانية ، أن تهب لــكل جنــس خصوصيات معينــة يترتب عليهــا أدوار ووظائف مختلفة بحســب كل جنس وحتى سلوكيات متباينة ، وهي اختلافات متوازنة ومحســوبة وباتجاه تكامل الجنســين ورقيهما . فلا يجوز تفسير المواقع الاجتماعيــة المختلفة على أنها اختــلاف في المكانة

والقيمة ، لذا ، فإن ما يمكن استنباطه من الرؤية الدينية حول العلاقة بين الرجل والمرأة ، أنها قائمة على التوازن والتكافؤ وليس التماثل .

وعدم التماثل لا يعني دونية أحد الطرفين ، وإنما هو يعود إلى اعتبارات طبيعية وفطرية .. ولا ريب أن تمايز الخصوصيات البيولوجية ، يقود إلى تمايزات في الوظائف . ولكن ينبغي أن تمارس كل هذه العناصر في سياق العدالة وإنسانية الإنسان والمساواة ..

والذي لا تعني (أي المساواة) تخلي كل طرف عن وظائفه الطبيعية ، وإنما تعني : المساواة في فرص التمتع بالثروات والإمكانات ، والمساواة في فرص المشاركة ، والمساواة في الوعي والتعليم والمساواة في الإدراة والمسؤوليات ..

وهذا بطبيعة الحال ، يتطلب العمل على صيانة الحقوق القانونية للمرأة داخل الأسرة ، وتهيئة الظروف القانونية والاجتماعية لمشاركة المرأة في الحياة العامة ، وتطوير المنظومة الثقافية التي تشكل رؤية المجتمع تجاه موقع المرأة ودورها ووظائفها المتعددة ، وإعادة صياغة صور وأدوار المرأة في المناهج الدراسية والتعليمية .

وحتى تكتمل الرؤية في هذا السياق ، من المهم العمل على بناء مرجعية قانونية متكاملة تحدد معنى القوامة وصلاحيتها وشروط ممارستها وجدارة الشخص للقيام بها ..

وتواجه مجتمعنا وبقية المجتمعات العربية

والإسلامية ، في سياق تطوير واقع المرأة وتعزيز دور الأسرة ،ظاهرة العنف الأسري ..

حيث أن المرأة ولاعتبارات عديدة ، هي الطرف الأضعف في المعادلة الأسرية . وتتواتر الأخبار في الآونة الأخيرة عن تزايد مضطرد في الحالات المسجلة لظاهرة العنف ضد المرأة ، ناهيك عن الحالات الكثيرة الأخرى التي لم يتم تقريرها وتسجيلها في المحاكم بسبب خوف المرأة من تداعيات الشكوى أو طبيعة الثقافة السائدة وقلة الوسائل المتاحة للمرأة في مواجهة هذا النمط من العنف ..

وكل هذا يتطلب رؤية جديدة لإنهاء هذه الظاهرة والحد من تداعياتها الخطيرة عن المرأة والأسرة معا.

وهنا أود أن أطرح النقاط التالية كمحاولة للحد من هذه المشكلة وتأثيراتها السلبية ..

١- تشريع القوانين التي تراعي مصالح وحقوق المرأة .. إننا بحاجة اليوم لسن منظومة قانونية متكاملة للأسرة وشؤونها . حتى تتضح للجميع وفق البنود القانونية حقوق كل طرف من أطراف الأسرة ..فالحاجة ملحة لصياغة مدونة للأسرة في مجتمعنا توضح بشكل لا لبس فيه حقوق جميع الأطراف وواجباتهم .

والمراهنة على الجانب الأخلاقي لكلا الطرفين [الرجل أو المرأة] لم يعد مجديا لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة .. وحده التشريع القانوني الصارم ، هو الذي يساهم في الحد من هذه المشكلة الخطيرة.

ومـن المهم في هـذا السـياق أيضا : تثقيـف المرأة قانونيا من أجل استيفاء حقوقها أو الدفاع عنها .

٢- الدعوة إلى اسـتقلال المرأة ماديا لخلق توازن بين الرجل والمرأة في الأسرة ..

وهـذا لا يعنـي رفض التعاون وتقديـم يد العون والمسـاعدة للـزوج حين الحاجة .. فنحـن مع التعاون والتعاضد والتضامن بكل صـوره بين الرجل والمرأة في بناء الأسرة ..

وفـي ذات الوقت مع احترام واسـتقلال شـخصية المرأة الماديـة .. وهذا الكلام بالدرجة الأولى ينطبق علـى المـرأة العاملة . إذ يقول تعالـى [ولا تتمنوا ما فضل اللّه به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وسئلوا اللّه من فضله إن اللّه كان بكل شيء عليما] (النساء ٣٢)..

وهذه الآية تقر بشـكل صريح في حق المرأة في التملك والسلطة على أموالها .

ومـن المداليـل الضمنيـة لهـذه الآيـة القرآنيـة الكريمة هـو جواز دخـول المرأة إلـى ميادين العمل المختلفـة ، حيـث أن الآيـة تدل على حـق المرأة في كسـبها وهذا يتوقف على وجود كسب حتى يكون لها سلطة عليه .

٣- بنـاء مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة ، التـي تعتنـي بضحايا العنف المنزلـي ، والعمل على توفير كل مسـتلزمات الأمـن والاسـتقرار للمـرأة في هذه المؤسسات والمراكز . وعلى كل فإن التجربة التاريخية

للعرب والمسلمين تجاه المرأة ، تحمل في ثناياها ومحطاتها الرئيسية كل الصور والنماذج . ومهمتنا اليوم ليس الانتصار لرأي على آخر أو لصورة تاريخية على صورة أخرى .. وإنما مهمتنا العمل على استنطاق النصوص الدينية والقيم العليا ، واستنباط منها الرؤى والأحكام التي تنسجم وظروف الحياة المعاصرة .. وهذا ليس نكرانا للجهد العلمي والمعرفي التاريخي ، وإنما هو التزام بمبدأ الاجتهاد والذي يعمل وفق الآليات العلمية المقررة لتقديم إجابات جديدة ومعاصرة على أسئلة الراهن وتحديات الحياة المعاصرة .. وهذا كله بحاجة من قبلنا جميعا رجالا ونساءا ، إلى الخروج عن الرؤى والتصورات النمطية القائمة فيما يرتبط بأدوار المرأة ووظائفها الأساسية ..

فالمرأة شقيقة وشريكة الرجل في كل شيء ، ودائر الحياة المتعددة تتسع وتتطلب أدوار متكاملة من قبل الرجل والمرأة معا ..

والحقوق والواجبات تشاد على أساس إنسانية الرجل والمرأة وليس على أساس الفروقات الطبيعية بينهما .

لهذا فإننا اليوم بحاجة ماسة لصياغة وثائق وتصورات قانونية متكاملة تحفظ حقوق المرأة وكرامتها في وثيقة الزواج والطلاق وبناء الأسرة وسبل استمرارها وفي دوائر العمل المختلفة ..



من اصدارات مركز آفاق للدراسات والبحوث

الحداثة كحاجة دينية	د.توفيق السيف
الإسلام والاصلاح الثقافي	زكي الميلاد
الحوار المذهبي في المملكة العربية السعودية	مجموعة مؤلفين
الديموقراطية في بلد مسلم	د.توفيق السيف
التسامح وقضايا العيش المشترك	محمد محفوظ
رؤى في قضايا الاستبداد والحرية	فوزي آل سيف
سؤال الثقافة في المملكة العربية السعودية	محمد محفوظ
الإسلام والمرأة	زكي الميلاد
رهانات خطاب الاعتدال والواقع المعاصر	مجموعة مؤلفين
الوقف وإنماء المجتمع	مجموعة مؤلفين
التجديد الثقافي	محمد محفوظ-محمد الدحيم
الأثر الإعلامي واستراتيجية القرار الأمريكي	علي آل طالب